

التداعيات السياسية والاقتصادية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: من الأزمة الاقتصادية العالمية إلى جائحة كوفيد-19 (2009-2020)

Political and economic implications for the Middle East and North Africa:
from the global economic crisis to the Covid-19 pandemic (2009-2020)



وسام ميهوب

باحثة دكتوراه جامعة محمد خيضر - بسكرة، (الجزائر)

أستاذة مساعدة (أ) جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

مخبر التنمية المستدامة والحكم الرشيد في جنوب المتوسط، جامعة باجي مختار - عنابة

w.mihoub@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2022/12/29

تاريخ القبول للنشر: 2022/12/08

تاريخ الاستلام: 2021/09/19

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم ثنائي الأسس التحول السياسي وديناميكية التغيير السوسيواقتصادي التي تمس منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2009 وصولاً إلى جائحة كوفيد-19 عام 2020، حيث تتأثر البنى والهياكل المختلفة للمنطقة سلباً وتتسبب في حالات من عدم الاستقرار على الصعيد السياسي واضطرابات حادة على المستوى الاقتصادي. وإعتماداً على المدخل الإستقرائي وأداة التحليل الكمية في رصد مؤشرات التأثير وتقدير ما تواجهه المنطقة جراء الأزميتين: الإقتصادية العالمية والصحية المتمثلة في جائحة كوفيد-19؛ فإن الدراسة تخلص إلى أن الأدوات السياسية والوسائل الاقتصادية المتبعة من طرف دوائر صناعة القرار في المنطقة لا تزال بعيدة عن تحقيق الغايات التي تتماشى مع المتطلبات الأزموية داخليا وخارجيا بل إنها تستدعي رؤية استراتيجية تراعي السرعة والوضوح والفعالية.

الكلمات المفتاحية: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، الأزمة الاقتصادية العالمية،

جائحة كوفيد-19

Abstract: This study aims to provide an understanding of the foundations of political transformations and the dynamics of socio-economic changes affecting the Middle East and North Africa (MENA) as a result of the 2009 international economic crisis to the Covid-19 pandemic in 2020. The study relied on an inductive and quantitative approach to assessing what the Region is facing as a result of the international economic crisis and the Covid-19 epidemic; the study concludes that the political and economic instruments are still far from achieving targets that are in line with these crisis requirements internally and externally and even call for strategic insights that take into account the speed of clarity and effectiveness.

key words: Middle East and North Africa (MENA); International Economic Crisis; Covid-19 Pandemic

1. مقدمة:

تتلقى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) عديد الأزمات متعددة من حيث المصدر ومتنوعة من ناحية الأبعاد ومتفاوتة من جانب التأثير؛ تفرض هذه المعطيات الأزمومية في كل مرة على هذه الدول منطقًا خاصًا للتعامل معها لأجل صياغة تدابير تراعي ضرورات وإمكانات التحرك وبناء سياسات تتلاءم مع حجم وطبيعة هذه الأزمات.

إذ تشهد الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدهورا واضحا منذ سنة 2010؛ وقد كان ذلك بسبب انهيار أسعار النفط إلى جانب مختلف السلع الأساسية بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية الحادة التي ضربت العالم مطلع 2009 ولم تسلم منه المنطقة ككل بعد أن طالت آثارها الإقتصاد العالمي، تلتها بداية موجة جديدة من عدم الاستقرار السياسي داخل عديد الدول لتستمر التناقضات والتجاذبات الداخلية والخارجية، ظهرت بعدها أزمة من نوع جديد تلخصت في جائحة كوفيد-19 مع بداية عام 2020. إن هذه التطورات استدعت اتباع جملة من السياسات بعد أن مست كل من الأزمة الاقتصادية العالمية وجائحة كوفيد-19 البنى الأساسية لدول منطقة (MENA) على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ قد لا تكون الأفضل ولكنها تحاول أن تكون درعًا متينًا أمام مختلف التحديات داخليا وإقليميا وعالميا.

ولعل تعقيدات الأوضاع السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) تشكل دافعا لتناول الموضوع من خلال محاولة فهم ديناميكيات التغيير التي فرضتها الأزمة الاقتصادية العالمية منذ 2009 وصولا إلى جِدَّة جائحة كوفيد 2020، خصوصا وأن المنطقة تُعاش منذ أكثر من عقد من الزمن حالة من عدم الاستقرار السياسي والإقتصادي مقابل محاولات من الدول لبناء سياسات تتماشى مع متطلبات مواجهة هذه الأزمات غير أنها تصطدم في كل مرة بتحديات ورهانات حقيقية.

تتناول الدراسة محاولة لفهم أبعاد ونتائج الأزمات المؤثرة على المجالات المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين أزمة ذات بعد إقتصادي تلخصت في "الأزمة الاقتصادية العالمية" وبين أزمة صحية تمثلت في "جائحة كوفيد-19"؛ وهذا إنطلاقا من إشكالية رئيسية مفادها التالي: ما هي تداعيات كل من الأزمة الاقتصادية العالمية (2009) وجائحة كوفيد-19 (2020) على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) سياسيا و اقتصاديا؟

وبغرض الإجابة عن الإشكالية السابقة يستند التحليل إلى افتراضين أساسيين:

1. هشاشة البنى الاقتصادية للدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب ضعف سياساتها الحكومية تفتح المجال واسعا لتلقي تأثيرات الأزمة الاقتصادية (2009) وتداعيات الأزمة الصحية (2020).
2. مواجهة حدة الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعيات جائحة كوفيد-19 تفرض على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكييفًا لسياساتها الحالية وبناءً لرؤى استراتيجية مستقبلية واضحة.

ترتكز الدراسة على مدخل تحليلي منهجي مركب من:

1. التحليل النظامي – Systemic Analysis: من خلال تحليل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارها نظاماً إقليمياً فرعياً تتأثر مكوناته بجملة المدخلات- Inputs عن البيئة العالمية (الأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19) فيما تحاول عناصره المكونة بالتركيز على الدول الاستجابة عن طريق جملة مخرجات- Outputs تتماشى مع إمكاناتها.

2. المدخل الإستقرائي- Extrapolation Approach: بغرض تقصي الأوضاع السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعدما أُلقت بظلالها الأزمة الاقتصادية العالمية وجائحة كوفيد، فيما تختلف الإستجابة وردود الفعل لدى عناصرها المكونة فرادى وفقاً لإمكانات المنطقة ومتطلباتها.

3. التحليل الكمي- Quantitative Analysis: عن طريق تتبع مختلف تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وجائحة كوفيد-19 على البنى السياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اعتماداً على نماذج إحصائية وبيانات رياضية مستقتاة من أهم التقارير الدولية التي خصت المنطقة بالدراسة. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التداعيات المباشرة وغير المباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية وجائحة كوفيد-19 على الأوضاع المختلفة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من منطلق أهميتها الحيوية من جهة وخصوصياتها من جهة ثانية ومحاولة التعرف على مآلات الأوضاع السياسية والاقتصادية في ظل بيئة عالمية وإقليمية متوترة.

وعلى هذا الأساس ستتم معالجة الموضوع وفقاً للنقاط التالية:

- انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية (2009) على الأوضاع السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تأثيرات جائحة كوفيد-19 (2020) على الأبعاد السياسية والسوسيو-اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2. انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية (2009) على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا

ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية منذ 2009 في العمق بآثارها على العالم أمت وفقاً لهرم كلي للنظام الاقتصادي العالمي بدءاً من القمة في البنوك العقارية للولايات المتحدة الأمريكية وصولاً للقاعدة العريضة التي تمثلها الدول النامية والمتوسطة ومتدنية النمو شأن عديد بلدان العالم الثالث ومنها الأقطار العربية، وقد اتجهت عديد الآراء في تسبب الأزمة الاقتصادية العالمية إلى طبيعة اقتصاد السوق المفتوحة متجاوزة بذلك الدور السيادي للدول في التدخل والمراقبة، ولما كان الاقتصاد العالمي يؤثر إلى شبكية من الترابطات بين مختلف الوحدات الدولية إذ لا يوجد اقتصاد مغلق على دولة واحدة أو على مجموعة من الدول المتقاربة إقليمياً أو المتعاهدة إقتصادياً وبالتالي فإنه من الطبيعي في ظل هذه النظرة الكلية

للإقتصاد العالمي أن تتسع تداعيات الأزمة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتشمل الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية وهذا يُضاف إلى إرث عميق من الاختلالات التي تعيشها المنطقة على كافة الأصعدة بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية.

1.2 الإنعكاسات السياسية والأمنية للأزمة الإقتصادية العالمية على منطقة (MENA)

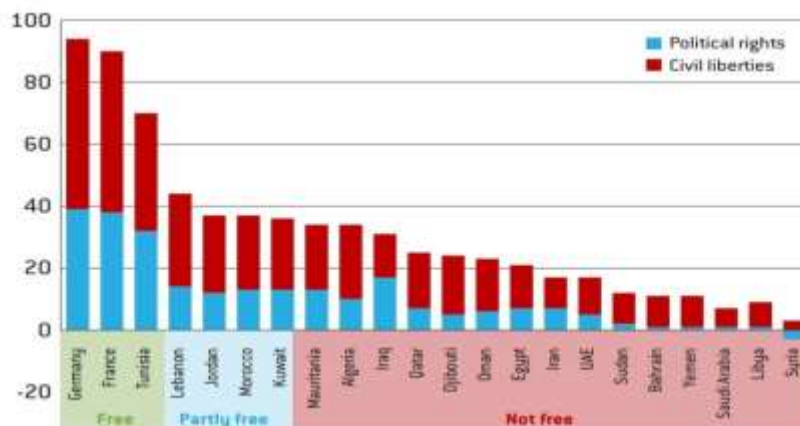
ارتبطت بشكل أساسي التغيرات في الأوضاع السياسية التي طبعت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب عوامل أخرى بالتغيرات الاقتصادية والتحولات السياسية الكبرى التي تأثرت بها بنية النظام العالمي ولعل أبرزها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009.

مع بداية عام 2010 تصاعدت آمال الشعوب العربية في إرساء قواعد الديمقراطية والإرتقاء بالإقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عايشَت فترات هامة من الإستبداد السياسي إلى جانب تراجع ملحوظ في النظم الاجتماعية والإنسانية واختلالات عميقة في الهياكل والبنى الاقتصادية، لقد تُرجمت رغبة هذه الشعوب في حركات احتجاجية أُطلق عليها "انتفاضات الربيع العربي" بدأت في تونس ثم انتشرت إلى مصر واليمن والبحرين وليبيا وسوريا ؛ تلخصت المطالب فيها بزحزة النظم الإستبدادية وفتح المجال أمام التداول الديمقراطي على السلطة وتفعيل المساءلة السياسية وردّ الاعتبار للمواطن العربي بالرقى بشؤون الإنسانية والنظر في أوضاعه الاجتماعية والإقتصادية.

يؤشر الشكل على تصنيف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقا لنقاط الحرية العالمية بالإستناد إلى منظمة فريدوم هاوس (Freedom House) (Freedom House, Countries and territories)؛ إذا يبدو تدني معدل للحرية في كل من لبنان الأردن المغرب والكويت مقارنة بفرنسا وألمانيا سواء تعلق الأمر بالحرية السياسية أو المدنية فيما يتم تصنيف البقية في خانة الدول منعدمة الحريات.

الشكل رقم 01: منظمة فريدوم هاوس لنقاط الحرية العالمية في بلدان الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بألمانيا وفرنسا



المصدر: <https://bit.ly/3w81BHH>

غيرت الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أوائل عام 2011 المشهد السياسي في المنطقة بشكل كبير مع الإطاحة بالأنظمة السابقة في مصر وليبيا وتونس واليمن، كما أعطت هذه الانتفاضات الأمل للمواطنين بأن هذه كانت بداية عملية طال انتظارها للانتقال الديمقراطي في العالم العربي، حتى أن ملكيات الأردن والمغرب مرت بتغييرات سياسية عميقة على الرغم من أن الحكام فيها استطاعوا ضمان الحفاظ على استمرار سلطتهم (Kamal, p184).

إن كل ما سبق فتح المجال أمام فاعلين إقليميين ودوليين لتفعيل الأداة العسكرية على غرار: إيران تركيا السعودية الإمارات العربية قطر مصر الولايات المتحدة الأمريكية روسيا وفرنسا، مُخلفةً صراعات عنيفة مطولة في سوريا وليبيا واليمن، فإذا أضفنا الخلافات والنزاعات القديمة التي لم تجد لها حلاً كذلك التي بين الكيان الصهيوني وفلسطين، وبين الجزائر والمغرب بشأن الوضع في الصحراء الغربية، وكذا الصراع في دارفور غرب السودان، إلى جانب الأزمات بين السعودية وقطر زد على ذلك التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران والصراع حول البرنامج النووي الإيراني (James.L, pp48-52) والعقوبات الاقتصادية المرتبطة به، كل هذه هي مؤشرات على أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تبدو منطقة غير مستقرة قد تتحمل النظم السياسية التي تطبع فيها صفة "الإستبدادية" طبيعة الحكم مسؤولية خطر امتداد العنف بمستوياته المختلفة.

سوريا؛

سعت الإنتفاضة في سوريا إلى حفظ الكرامة والعيش الحرّ والمواطنة الكريمة والعدالة، غير أنها حادّت عن غاياتها؛ إذ استقطبت الأوضاع الداخلية أطرافاً دولية وإقليمية عرقلت الحل السياسي الوطني وفتحت المجال أمام استخدام القوة العسكرية تحت ذريعة التدخل لمنع الإنزلاق الأمني، كما تمكّنت روسيا وإيران من عقد إتفاقيات اقتصادية وحتى عسكرية طويلة الأمد مع النظام الحاكم للإستحواذ والسيطرة على موانئ وقطاعات اقتصادية حيوية وقواعد عسكرية حساسة.

يُدار الملف السوري من خلال البحث عن توازن للقوة بين الطرفين الأمريكي والروسي بمشاركة قوى إقليمية فاعلة (Geoff Kenny, pp3-5)، وبالتالي فإن الحلول السياسية لا تزال رهان التفاهات التي يتوصل إليها هؤلاء.

ليبيا؛

تُعاش ليبيا منذ حوالي عقد من الزمن استعصاءً للحل السياسي بفعل ما فرضته تدابير وشروط التدخل الأجنبي مطلع سنة 2011 الذي وجد في الطبيعة القبلية والعشائرية للمشهد السوسيوثقافي الليبي ممهداً لتعزيز الإنقسامات الداخلية بدعم إقليمي ورضى أممي.

يُشكل النفط الليبي الوفير عامل استقطابٍ لعددٍ من التدخلات على غرار واشنطن وموسكو بشكل علني وصريح في الأزمة وتزايدت الأطماع حوله مع الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى، كما تُمثل تجاذبات القوة بين مصر -التي تدعم اللواء حفتر- وتركيا -المؤيدة لحكومة الوفاق في طرابلس- مراحلاً جديدة من

التوتر مقابل إخفاق قمة برلين 19 جانفي 2020 في إطلاق حوار حقيقي دائم بين طرفي النزاع الليبي تم وصفها بـ "خطوة صغيرة إلى الأمام" كإقرار لضرورة وجود جهود جبارة قبل الوصول إلى السلام الدائم (Libya, 2020).

العراق؛

يعيش العراق موجات غير منقطعة من الأزمات العنيفة، ومع انهيار البنى الأساسية فيه بفعل التدخل الأمريكي سنة 2003 لم يتمكن العراق إلى غاية اليوم من إعادة بناء داخل عراقي متين رغم عديد المحاولات من الداخل والخارج، ولعل اندلاع انتفاضة أكتوبر 2019 بعد سلسلة طويلة من الإحتجاجات منذ 2015 قادها المجتمع المدني في مواجهة القوى السياسية دليل آخر على عجز مجلس النواب عن إقرار نظام إنتخابي يحقق المطالب الجماهيرية، حيث تردد الرئيس "برهم صالح" في إتخاذ القرارات المناسبة للحد من تصاعد حدة الأزمة وبهذا لا يزال العراق بعيدا عن إيجاد الحلول المقبولة.

لبنان؛

لا يزال الداخل اللبناني يعرف تأزما للأوضاع الاقتصادية والسياسية ليشهد تنابعا للإحتجاجات المختلفة قبل حتى قيامها في بقية البلدان العربية منذ مطلع 2011. إن محدودية المساحة وندرة الموارد لم تمنع لبنان من أن يكون أحد وسائل التغيير في المنظومات الإقليمية بالعودة إلى موقعه الجيوسياسي الهام، وتُظهر حالة الإنقسام صعوبة الوصول إلى بنية داخلية متماسكة (Stephan Rosiny, 2018) خصوصا مع استمرار قيام منظومة المحاصصة بين الطوائف المختلفة والقوى السياسية الممثلة لها، ما يصور لبنان على أنه ساحة صراع دائم ازداد حدة مع اتفاق الطائف.

الجزائر؛

جرى الإستحقاق الإنتخابي الرئاسي في ظروف صعبة داخليا وخارجيا؛ ولا تزال القاعدة الشعبية تعبر عن عدم الرضى التام على السلطة لاعتقادها بعدم الاستجابة بعد للمطالب التي رفعها الشارع منذ فيفري 2019 احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية المزرية والمستويات الاقتصادية المتدنية، هذا ولا يزال النظام الحالي يقدم نفسه كبديل عن النظام السابق بأشكال مختلفة فيما يُصر المتظاهرون على تغييرات ملموسة وبهذا فإن الفترة الحالية للرئيس المنتخب "عبد المجيد تبون" مُشبعة بالرهانات والتحديات وبقيت أقرب إلى المرحلة الإنتقالية.

لا يمكن إلى غاية اليوم إطلاق أحكام بنجاح أو فشل هذه الحركات الشعبية لعدة اعتبارات؛ ربما يأتي على رأسها عدم الوضوح في تحقيق الغايات والأهداف المرجوة منذ البداية خصوصا وأن التغيير إما لم يأت بنتائجه المطلوبة وإما أنه أخذ منحىً مختلفاً عما كان متوقعا، فبعد عِقدٍ من الزمن حتى التجربة

التونسية التي كانت ناجحة نسبيا في مسألة التحول السياسي وليس الاقتصادي قد تعرضت للانتكاسة هي الأخرى في مقابل استمرار الأوضاع السياسية على حالها أو تدهورها في بقية الدول.

يمكن القول بأن عدم الإستقرار السياسي لا يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية في المنطقة فحسب (لا سيما النقل والتنقل، التجارة، السياحة، التدفقات الاستثمارية وغيرها) ولكنه يخلق أيضا صورة نمطية سلبية لدى الآخر أوروبا على وجه الخصوص، حيث ترى فيها مصدرا للرايكانية السياسية ومنبعا للتطرف والإرهاب والجريمة وبؤرة لموجات متكررة من اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين تنتقل معهم آفات ومشكلات لا تلبث أن تنتشر في هذه الدول، ويظهر الجدول أدناه تقديرات الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باتجاه نقاط مختلفة من العالم.

الجدول رقم 01: تقديرات الهجرة الصافية من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لكل خمس سنوات (1997-2017)

Net Migration	1997-2002	2002-2007	2007-2012	2012-2017
Algeria	-0.6%	-1.0%	-0.4%	-0.1%
Djibouti	-1.2%	-1.5%	0.7%	0.5%
Egypt	-0.1%	-0.4%	-0.3%	-0.2%
Iran	-0.1%	-0.8%	-0.7%	-0.3%
Iraq	-1.1%	-3.9%	4.1%	0.1%
Jordan	-1.0%	10.4%	13.1%	0.5%
Kuwait	1.2%	19.1%	17.3%	4.9%
Lebanon	13.2%	-0.6%	21.5%	-2.2%
Libya	-0.4%	-2.0%	-4.8%	-0.2%
Morocco	-2.2%	-1.8%	-1.1%	-0.7%
Oman	0.6%	10.0%	25.3%	9.4%
Qatar	33.4%	75.1%	27.5%	7.3%
Saudi Arabia	3.4%	4.3%	5.9%	2.0%
Sudan	-1.9%	-3.0%	-1.5%	-0.6%
Syria	-2.2%	1.9%	-26.4%	-12.5%
Tunisia	-1.4%	-0.4%	-1.4%	-0.2%
Bahrain	21.2%	26.3%	3.2%	16.0%
UAE	34.2%	58.2%	3.0%	2.1%
Yemen	-0.6%	-0.3%	-0.3%	-0.5%

المصدر: <https://bit.ly/3eOYhLK>

وفي الوقت الذي كان يُنظر فيه إلى الوعود بالديمقراطية في البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية على أنها القوة الدافعة في الانتفاضات فإن القضايا الاقتصادية كانت عاملا لا يقل أهمية، فالتقاء الأنظمة غير الديمقراطية مع عوامل الفساد، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع التفاوت في الدخل والثروة وغيرها أنتج مزيجا هيا الظروف للمطالبة بالتغيير ولذلك توقع مواطنو هذه البلدان من الحكومات أن تعالج مطالبها السياسية والاقتصادية في آن واحد.

2.2 الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية على منطقة (MENA)

بالحديث عن الأوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تجدر الإشارة بشكل رئيسي إلى أنها تعتمد أساسا على الإقتصادات الريعية خصوصا الموارد الطاقوية منها، والتي يتم توريدها بشكل خام أو نصف مصنع في مقابل وجود قيود بنيوية وإجرائية تؤثر سلبا في هامش التصرف في هذه الموارد: الكارتلات الاقتصادية، المؤسسات الاقتصادية الدولية، رجال المال والأعمال، الشركات متعددة

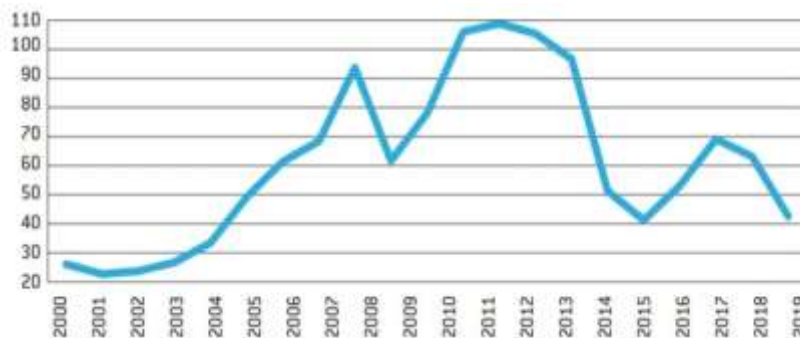
الجنسيات إلى جانب طبيعة الإقتصاد العالمي الذي يعتمد أساسا على إقتصاد السوق ويفرض أسسا وقواعدا ليبرالية متوحشة تنهال على الإقتصادات التي لا تزال بعيدة عن الإندماج الكلي فيه. واجهت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اضطرابات سياسية وأخرى اجتماعية تسببت في تدهور الحالة الأمنية وخلقت قدرا كبيرا من عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب، وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى اختلالات خارجية ومالية خطيرة - باستثناء ليبيا- فيما أدت الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست أوروبا إلى انخفاض الطلب على الصادرات وانخفاض في عائدات السياحة وتخفيضات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض في تحويلات العمال. كما واجهت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تداعيات إقليمية غير مباشرة جراء التدهور في الإقتصادات المجاورة لها.

الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو؛

كانت لكل هذه العوامل عواقب سلبية خطيرة على الأداء الاقتصادي؛ في عام 2011 انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) بشكل حاد في جميع البلدان باستثناء المغرب، وفي مصر تراجعت معدلات النمو إلى أقل من 2 في المئة بعد أن قارب 5 في المئة في العام الذي يسبقه، وكانت الصورة مشابهة إلى حد كبير بالنسبة للأردن بعد أن انخفض معدل النمو عام 2011 إلى 2.6 في المائة فقط (مجموعة البنك الدولي، 2020).

شهدت ليبيا وتونس واليمن بالفعل معدلات النمو السلبية وهي ظاهرة نادرا ما يُنظر إليها في العالم النامي، إذ أن القضية الليبية استثنائية كما أسفرت الحرب الأهلية في خفض جذري في إنتاج النفط إلى أقل من 0.5 مليون برميل لكل اليوم (MBD) من 1.7 (MBD) في عام 2010، بفعل تجميد الأصول الأجنبية الذي أقرته الأمم المتحدة على ليبيا ومن ثم انهيار في إنتاج النفط، وأدى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة بلغت 62 في المائة (Kamara, 2009).

الشكل رقم 02: أسعار النفط الخام دبي فتح (دولار / البرميل) (2000-2019)



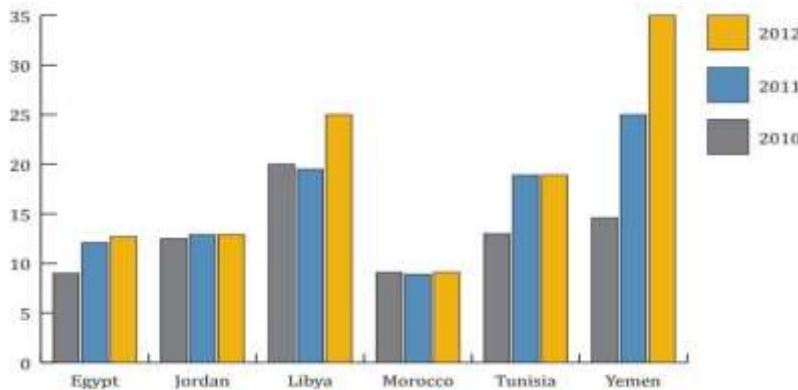
المصدر: <https://bit.ly/341YuoB>

وفي تونس انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2 في المائة بعد أن بلغ متوسط معدل النمو 4.5 في المائة سنوياً على مدى العقد الماضي، واليمن التي كانت تنمو بنفس معدل نمو تونس خلال الفترة 2000-2010 شهدت انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما يقرب من 12 في المائة في 2011. لتشهد السنوات التالية لعام 2011 استقراراً في معدلات النمو في البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية وإن كانت عند مستويات منخفضة؛ ففي ليبيا، ومع عودة إنتاج النفط إلى العمل بوتيرة أسرع بكثير مما كان متوقعاً نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 100 في المائة في عام 2012 قبل أن يعود للانخفاض مرة أخرى بنسبة 5 في المائة في عام 2013، إذ تعطلت إمدادات النفط مرة أخرى بسبب الإضرابات والإقتتال السياسي الداخلي، فيما نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان العربية الانتقالية بمعدل 3 في المائة فقط خلال الفترة 2012-2013 (Kamara, 2009). وهذه الوتيرة المنخفضة للنمو لا تبدو كافية لاستيعاب النسب الوافدة من القوى العاملة كما أنها لا تحدث تأثيرات إيجابية في صفوف العاطلين عن العمل.

البطالة؛

على الرغم من أن البطالة كانت سبباً رئيسياً للانتفاضات فقد ساءت الصورة في 2011-2012 في جميع البلدان العربية؛ وتظهر الإحصاءات الرسمية أنه باستثناء المغرب كانت معدلات البطالة كلها في خانة الأرقام المتفاوتة، وفي مصر، بلغ معدل البطالة نحو 13 في المائة في عام 2012، وفي اليمن بلغ 35 في المائة، وفي حين أن معدلات البطالة المرتفعة هذه تشكل مشكلة خطيرة، فإن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن معدلات البطالة بين الشباب تقدر بما يتراوح بين ضعفي وثلاثة أضعاف المعدل العام للبطالة، وحتى في المغرب الذي شهد أداء نمو أفضل من البلدان الأخرى، بلغت نسبة البطالة أكثر من 9 في المائة، حيث يقدر معدل البطالة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم أقل من 34 عاماً بنحو 30 في المائة، وهو ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم 03: معدلات البطالة في ستة دول عربية (2010-2012)



المصدر: <https://bit.ly/3bsYkuw>

التضخم؛

كان احتواء التضخم باستثناء مصر واليمن عن طريق الإدخار خطوة إيجابية للركود في البلدان العربية التي تمر بمرحلة إنتقالية، ومع ذلك، ومع ارتفاع معدل التضخم في البلدان بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 8 في المائة (Olivia Orozco, 2009) يتعين على الحكومات أن تدرك المفاضلة بين التضخم والنمو. وفي حين أنه من الممكن خلق طفرة في النمو من خلال اتباع سياسات الإقتصاد الكلي التوسعية، فإنه مع ارتفاع التضخم سيكون له في نهاية المطاف أثر سلبي على النمو، وتشير التقديرات الحقيقية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أنه بمجرد أن يصل التضخم إلى 6-8 في المائة يصبح تأثيره على النمو على المدى الطويل سلبيا ومن الواضح أن مصر واليمن تقعان إلى حد كبير في منطقة الخطر تلك.

الجدول رقم 02: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تقديرات التضخم في نهاية

كل سنة مقارنة بالمتوسط في الاتحاد الأوروبي (2010-2019)

Country	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
EU average	2.5	2.8	2.4	0.8	-0.1	0.2	1.1	1.5	1.6	1.6
Algeria	2.7	5.2	9.0	1.1	5.3	4.4	7.0	4.9	2.7	2.4
Bahrain	1.0	0.2	2.6	4.0	2.5	0.8	2.3	1.3	1.9	1.7
Djibouti	2.8	7.6	1.1	1.1	3.4	-1.6	2.4	-0.8	2.0	3.3
Egypt	10.2	11.8	7.2	9.9	8.3	11.3	14.0	29.8	14.4	9.4
Iran	19.8	20.6	41.3	19.6	16.2	8.4	11.8	8.3	54.1	26.0
Iraq	3.3	6.0	3.6	3.1	1.6	2.3	-1.5	0.2	-0.1	0.1
Jordan	5.6	3.0	6.3	3.0	1.6	-1.7	1.2	3.5	3.8	0.7
Kuwait	6.0	3.1	4.4	2.7	3.0	3.0	2.6	1.0	0.4	1.5
Lebanon	4.6	3.1	10.1	1.1	-0.7	-3.4	3.1	5.0	5.6	7.0
Libya	3.3	26.6	-3.7	1.7	7.1	16.9	24.0	28.0	-1.2	4.6
Mauritania	6.1	5.5	3.4	4.5	5.0	-2.8	2.8	1.2	3.2	2.7
Morocco	1.8	0.5	2.1	0.2	1.5	0.6	1.7	1.7	0.1	1.0
Oman	4.2	3.3	2.9	0.3	1.0	0.1	1.1	1.6	0.9	0.1
Saudi Arabia	5.4	2.7	3.6	2.5	1.8	1.2	1.2	-1.3	2.2	-0.1
Sudan	15.4	18.9	44.4	41.9	25.7	12.6	30.5	25.2	72.9	57.0
Tunisia	3.5	3.4	5.4	5.2	4.4	3.8	4.2	6.2	7.5	6.1
UAE	1.7	0.2	0.6	1.4	3.1	3.6	1.6	2.0	3.1	-1.9
Yemen	12.5	23.2	5.8	8.1	10.0	34.0	11.9	47.0	14.3	6.2

المصدر: <https://bit.ly/3bvNWlQ>

يبدو مما سبق أن حكومات البلدان العربية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) التي تمر بمرحلة انتقالية قد تأخرت في إدراك أن السياسة والاقتصاد يتحركان جنبا إلى جنب للتعامل مع مختلف الأزمات والتحديات، فالاستقرار السياسي صعب للغاية إن لم يكن مستحيلا إذا كان الوضع الاقتصادي في حالة من الفوضى، كما أن ظهور الأزمة الصحية العالمية بفعل كوفيد-19 مطلع سنة 2020 بات يضغط لتعميق المشكلات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية داخل هذه الدول بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2009.

3. تداعيات جائحة كوفيد-19 على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في منطقة

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تسبب تفشي فيروس كوفيد-19 في أزمة إنسانية وصحية عالمية صاحبتها اضطرابات اقتصادية واجتماعية حادة، سُجِّلَت أول بؤرة لتفشي المرض في مدينة "ووهان" عاصمة محافظة "هوبي" الصينية يوم 29 ديسمبر 2019 لينتقل الفيروس بسرعة حول العالم، وفي 11 مارس 2019 أعلنت منظمة الصحة العالمية تصنيف الفيروس على أنه "جائحة عالمية" (IMF, 2020). ولا يزال العالم يشهد قدرا كبيرا من حالة عدم اليقين وصعوبة التنبؤ بمآلات الجائحة وتداعياتها على الاقتصاد الكلي؛ إن هذه التأثيرات قد تتجاوز حتى مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية خلال العشرية الماضية إذ يبدو إلى غاية كتابة هذه الأسطر أن حالة "الإغلاق الكبير" -مثلما تم توصيف العالم بعد ظهور جائحة كوفيد-19 وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي لأفريل 2020- يتسبب في تقلص شديد للنمو العالمي.

1.3 انعكاسات جائحة كوفيد-19 على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تُسجل قواعد البيانات الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ ظهور أول حالة فيها، واتجهت الدول بشكل متفاوت إلى تنفيذ حزمة من السياسات غرضها التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإقتصادية على الرغم من أن الطبيعة العالمية للجائحة تستدعي استجابة جماعية وطنية إقليمية وعالمية.

إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي تباطأ بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009 ليتباطأ أكثر في النصف الثاني من سنة 2010 أصبح أكثر تدهورا عام 2020 نتيجة لأزمة كوفيد-19 بتراجع الأرصد المالية وتنامي الدَّيْن العام بسرعة حتى في البلدان المصدرة للنفط.

الجدول رقم 03: تقديرات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في دول الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بمتوسط الاتحاد الأوروبي (2015-2020)

Country	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
EU average	2.1	1.9	-0.7	0	1.7	2.5	2.1	3.0	2.3	1.7	-7.6
Algeria	3.6	2.8	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.4	0.8	-5.5
Bahrain	4.3	2.9	3.7	5.4	4.4	2.5	3.6	4.3	1.8	1.8	-4.9
Djibouti	4.1	7.3	4.8	5.0	7.1	7.7	6.7	5.4	8.4	7.5	-1.9
Egypt	5.1	1.8	2.2	3.3	2.9	4.4	4.3	4.1	5.3	5.6	3.5
Iran	5.7	3.1	-7.7	-0.3	3.2	-1.6	12.5	3.7	-5.4	-6.5	-5.0
Iraq	6.4	7.5	13.9	7.6	0.7	2.5	15.2	-2.5	-0.1	4.4	-12.1
Jordan	2.3	2.7	2.4	2.6	3.4	2.5	2.0	2.1	1.9	2.0	-5.9
Kuwait	-2.4	9.6	6.8	1.2	0.5	0.6	2.9	-4.7	1.2	0.4	-8.1
Lebanon	8.0	0.9	2.5	3.8	2.5	0.2	1.5	0.9	-1.9	-6.9	-25.9
Libya	3.2	-66.7	124.7	-36.8	-53.9	-13.0	-7.4	64.0	17.9	9.9	-66.7
Mauritania	2.6	4.2	4.5	4.2	4.3	5.4	1.3	3.5	2.1	5.9	-3.2
Morocco	3.8	5.2	3.0	4.5	2.7	4.6	1.0	4.2	3.0	2.2	-7.9
Oman	2.0	2.6	9.1	5.1	1.4	4.7	4.9	0.3	0.9	-0.8	-10.0
Qatar	17.7	11.3	4.7	5.6	5.3	4.8	3.1	-1.5	1.2	0.8	-4.5
Saudi Arabia	5.0	10.0	5.4	2.7	3.7	4.1	1.7	-0.7	2.4	0.3	-5.4
Sudan	3.9	-3.2	-17.0	2.0	4.7	1.9	3.5	0.7	-2.3	-2.5	-8.4
Tunisia	3.5	-1.9	4.1	2.8	2.9	1.2	1.9	2.7	1.0	2.7	-7.0
UAE	1.6	6.9	4.5	5.1	4.3	5.1	3.1	2.4	1.2	1.7	-6.6
Yemen	7.7	-12.7	2.4	4.8	-0.2	-28.0	-9.4	-5.1	0.8	2.1	-5.9

المصدر: <https://bit.ly/2SJoLFE>

يهدف تجاوز الآثار الاقتصادية المرتبطة بانتشار الفيروس تبنت الدول العربية ممثلة في البنوك المركزية ووزارات المالية حزمًا تحفيزية بقيمة تقارب 180 مليار دولار أي بما نسبته 9,5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2020) فيما تسببت الجائحة من جهةها بتراجع الوتيرة الإتصالية وتسبب في خسائر كبيرة في قطاعات النقل مقارنة بقطاعات أخرى، حيث شهدت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاضًا في حركة الإتصال بنسبة 8,8 بالمئة وباستثناء قطر فقد انخفضت مستويات الإتصال بأكثر من 85 بالمئة وهو ما كبدها خسارة حوالي 7,1 مليون وظيفة في قطاع النقل الجوي وحده وهو ما يمثل نصف عدد الوظائف المرتبطة بقطاع النقل الجوي في المنطقة البالغ عددها 3,3 مليون وظيفة فيما خسر الناتج المحلي الإجمالي الذي يدعمه قطاع النقل الجوي في المنطقة حوالي 105 مليار دولار (البرازي، 2020).

فيما أدى هذا الوقف في حركة الطيران الخارجي إلى خسائر هامة في مجالي الطيران والسياحة اللذين تعتمد عليهما عديد الدول في المنطقة كمورد أساسي للدخل، إلى جانب الضرر الكبير الذي يمس السياحة الداخلية بسبب ظروف إغلاق المراكز الترفيهية والمطاعم وغيرها، حيث تكبد قطاع السياحة والطيران خسائر فاقت 46 مليار دولار جراء الجائحة وهي تهدد بخسارة المزيد من الوظائف الموسمية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2020).

وقد أكد تقرير المنظمة العربية للطيران المدني لسنة 2020 على التأثيرات السلبية للجائحة على النمو الاقتصادي العربي بخسارة ما يعادل 8 بالمئة من ثروة المنطقة، وخسائر مادية بقيمة 63 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ديون إضافية بما يعادل 8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، فيما تراجعت الصادرات بما قيمته 28 مليار دولار وخسارة أزيد من 2 مليار دولار من إيرادات التعريفات الجمركية (World Bank, 2021).

تشير توقعات الإسكوا إلى انخفاض واضح في صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار وقد سجلت اشركات في هذه المنطقة خسائر هائلة في رأس المال السوقي بلغت قيمتها 420 مليار دولار (الإسكوا، 2020)، كما تشير التقديرات إلى أن الإنتاج في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد انكمش بنسبة 5,7 بالمئة عام 2020 ولا يزال نمو إنتاج قطاع النفط مقيدا بالتزامات إتفاق خفض الإنتاج لدى الأوبك OPEC، فيما شهد مستوردو النفط إنكماشًا بنسبة 2,2 بالمئة عام 2020 (World Bank, 2020) مما يعكس تفشيًا محدودًا لفيروس كوفيد-19 في النصف الأول من نفس السنة قبل أن ترتفع بسرعة وتيرة الإصابات في ظل عدم اليقين تجاه السياسات المتبعة لمواجهة انتشار الجائحة.

2.3 نتائج جائحة كوفيد-19 على الأوضاع الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

على الرغم من الإجراءات الاحترازية التي فرضتها حكومات الدول في محاولة لمنع تفشي الجائحة فهي لم تُجَنَّب الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخسائر البشرية والمادية المتزايدة منذ سنة 2020، فاعتباراً من ديسمبر 2020 أبلغت الدول العربية في المنطقة عن أكثر من 55 ألف حالة وفاة جراء كوفيد-19، مع تزايد عدد الوفيات بمقدار ثلاثة أضعاف بين سبتمبر وديسمبر 2020 ليصبح السبب الرئيسي الرابع للوفاة في عام 2021 وهذا مؤشر على خطورة الوضع الصحي في المنطقة.

الجدول رقم 04: مجموع الإصابات بفيروس كوفيد-19 والاختبارات لكل مليون شخص في

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إصابات/اختبارات (%)	اختبار/مليون شخص	مجموع الإصابات/ مليون نسمة	
غير متوفر	غير متوفر	1,096	الجزائر
4.81	731,472	35,209	البحرين
7.52	72,418	5,445	جيبوتي
74.82	1,314	983	مصر
11.38	41,954	4,774	إيران
15.42	46,610	7,186	العراق
0.34	95,814	324	الأردن
14.02	157,765	22,124	الكويت
3.75	94,995	3,565	لبنان
14.47	22,856	3,306	ليبيا
3.89	60,274	2,343	المغرب
29.02	60,252	17,488	عمان
17.62	246,111	43,358	قطر
5.69	163,863	9,325	السعودية
غير متوفر	غير متوفر	201	سوريا
3.86	14,505	560	تونس
0.98	819,752	8,017	الإمارات
9.01	66,248	5,966	الضفة الغربية وقطاع غزة
غير متوفر	غير متوفر	67	اليمن

المصدر: <https://bit.ly/3yfAc8i>

ونتيجة للتدابير الصارمة التي فرضتها غالبية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالصحة والسلامة العامة عن طريق الإلتزام بقواعد التباعد الاجتماعي، فرض الغلق الشامل، حظر التجول وإغلاق الحدود وعلى ما يبدو فإن هذه الإجراءات كانت فعالة في احتواء انتشار كوفيد-19 ومحاولة تخفيف الضغط على الرعاية الطبية والصحية. في المقابل، فإن إجراءات الحجر والإغلاق الوطني شكلت تبعات اجتماعية واقتصادية سلبية خصوصاً لدى الفئات منخفضة ومتوسطة الدخل التي تعاني من ارتفاع نسبة الفقر والعمالة غير الرسمية ونسب منخفضة من تغطية الضمان الاجتماعي.

الشكل رقم 04: تقديرات البطالة في الدول العربية (2018-2021)

Region/country group	Unemployment rate 2008-21 (percentages)					Unemployment 2018-21 (millions)			
	2008-17	2018	2019	2020	2021	2018	2019	2020	2021
Arab States		8.0	8.0	8.0	8.1	4.6	4.7	4.8	4.9
GCC		3.9	3.9	3.9	3.9	1.1	1.1	1.2	1.2
Non-GCC		12.3	12.3	12.3	12.3	3.5	3.5	3.6	3.7

المصدر: <https://bit.ly/33VWZrW>

إلى جانب فقدان حوالي 1,7 مليون وظيفة عام 2020 ما يقابله 1,2 نقطة مئوية مما يزيد من تعداد العاطلين عن العمل المرتفعة أصلاً حيث بلغت 16 مليون قبل الجائحة (Sarah Wehbe, 2021)، يتأثر فيها قطاع الخدمات بشكل أساسي خصوصاً وأنه الأكثر تضرراً من فرض التباعد من جهة وكونه المصدر الأساسي لفرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالتالي تتقلص الطبقة المتوسطة ما يدفع أكثر من 8,3 مليون من سكان المنطقة باتجاه الفقر (Rosiny, 2018) وبالتالي يزيد من أعداد الفقراء التي بلغت 96 مليون قبل الجائحة خصوصاً وأنها تؤثر سلباً على الأجور والتحويلات المالية.

الشكل رقم 05: تطور تدفق التحويلات المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بإفريقيا جنوب الصحراء وبق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى (2017-2021)



المصدر: <https://bit.ly/3u0U1Np>

تتأثر سلباً الفئات الهشة والضعيفة جراء الجائحة؛ لا سيما النساء والشباب والعاملين في القطاعات غير النظامية وغير المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية أو التأمين ضد البطالة وبالتالي بالإمكان أن يعاني أكثر من مليوني شخص من نقص التغذية في المنطقة.

ولم يتم التبليغ عن بيانات حول الفيروس مصنفة حسب نوع الجنس (أنثى/ذكر) سوى في حوالي 10 بلدان عربية فقط من أصل 22 بلداً عربياً، في الوقت الذي تم فيه الاعتراف بأهمية التفاوتات بين الجنسين المرتبطة بكوفيد-19 في جميع أنحاء العالم (UN Women, 2021) خصوصاً وأن النساء العربيات تحملن مسؤوليات تقديم الرعاية والتي تشمل رعاية الأقارب والمرضى مما يعرضهن لخطر أكبر للإصابة بالفيروس.

وعلى الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي موطن لأكثر عدد من النازحين والمهاجرين قسراً في العالم غير أن البيانات المتعلقة بالمرضى والوفيات بين النازحين واللاجئين غير متوفرة في جميع البلدان باستثناء العراق (UN Women, 2020)، إذ تهدد الجائحة أكثر من 55 مليون شخص يحتاج إلى المساعدات الإنسانية 24 مليون منهم إما لاجئون أو نازحون داخلياً (غذاء ماء إمدادات طبية صحة) خصوصاً مع تعطل البرامج الإنسانية وتلك غير المتضررة من احتواء آثار تفشي الفيروس.

إن التباينات الكبيرة في المؤشرات ونوعية البيانات المُبلَّغ عنها في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحد من فهم نطاق الوباء وآثاره في السياق العربي، خصوصاً وأن المنطقة لا تزال متأثرة بشكل واضح بالنزاعات البينية والنزوح والتهجير القسري والتدهور الاقتصادي مما قد يعزز من انتقال عدوى المرض، كما تُسهم معدلات الاختبار المنخفضة والبيانات المحدودة عن الوفيات بالإضافة إلى ضعف نظم التسجيل الحيوية في ظل أنساق صحية هشة في عدم الإبلاغ المستمر عن مستويات ونسب تفشي الفيروس في المنطقة، حيث اقتصرَت البيانات في المقام الأول على التقارير الحكومية اليومية. أعلنت معظم الإقتصادات في المنطقة عن إجراءات احترازية للحد من تفشي الفيروس؛ واعتمدت تحفيزات مالية تشمل زيادة الإنفاق على شبكات الصحة والسلامة الاجتماعية وتخفيضات وتأجيلات دفع الضرائب والقروض ومختلف الضمانات للشركات والمؤسسات مختلفة الصيغة، كما ساعدت تعديلات السياسة النقدية على تخفيف الأثر الإقتصادي للوباء مع خفض متوسط أسعار الفائدة إلى أكثر من 125 نقطة أساس (Basis Point) شملت عدة أجزاء للمنطقة (IMF, 2019).

بدأت مجموعة البنك الدولي في تنفيذ حزمة تمويل سريعة بقيمة 14 مليار دولار لتقوية تدابير التصدي لتفشي كوفيد-19 في البلدان النامية ولاختصار الوقت اللازم للتعافي، وتشتمل الاستجابة الفورية على تقديم التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية لمساعدة البلدان على مواجهة الآثار الصحية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة. وتتيح مؤسسة التمويل الدولية 8 مليارات دولار من التمويل لمساعدة شركات القطاع الخاص المتضررة من الوباء وتمكينها من الحفاظ على الوظائف. ويتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية بصفة أولية 6 مليارات دولار لأغراض الاستجابة الصحية. ومع زيادة المساندة التي تحتاجها البلدان، ستقوم مجموعة البنك الدولي بإتاحة ما يصل إلى 160 مليار دولار خلال فترة 15 شهراً لحماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، ومساندة منشآت الأعمال، وتعزيز التعافي الاقتصادي (World Bank, 2020).

هذا وقد استجاب البنك الدولي بعدة مشروعات في مواجهة تفشي الجائحة والمساعدة في تقوية نظم الرعاية الصحية من جهة أخرى وقد شملت كلا من:

جيبوتي؛

تم اعتماد ما قيمته 5 ملايين دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، للمساندة في تنفيذ خطة جيبوتي للتأهب لمجابهة الكوارث من خلال مشروع التصدي لفيروس كوفيد-19. بالتركيز على الاحتياجات الفورية والاستجابة في الوقت المناسب لتفشي الفيروس، وسيساعد البرنامج على تقوية السياسات الوطنية في قطاع الصحة العامة وقدرات البلد للوقاية والكشف والتصدي للخطر الذي يشكله الفيروس.

مصر؛

يقوم البنك الدولي بالمساهمة في "مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية في مصر" الذي سيُقدِّم 7.9 مليون دولار لتمويل الأنشطة الطارئة المتصلة بمواجهة تفشي الفيروس كما يهدف للمساندة في تفعيل

مكون الإستجابة في حالات الطوارئ لدى الحكومة المصرية بالإضافة إلى دعم تكاليف التشغيل لضمان توفير المعدات والإمدادات (مجموعة البنك الدولي، 2020).

لبنان؛

أعاد البنك الدولي تخصيص 40 مليون دولار في إطار مشروع تعزيز قدرة النظام الصحي في لبنان على التكيف من أجل التصدي للجائحة، ويوجه هذا التمويل إلى تجهيز المستشفيات الحكومية وزيادة قدرتها على اختبار الحالات المشتبه بإصابتها بالفيروس ومعالجتها، وتقوية قدرات العمال الصحيين والمستجيبين في خط الدفاع الأول لمنع استمرار انتشار المرض.

المغرب؛

يقدم البنك الدولي استجابة لمساعدة المغرب على التعامل مع آثار تفشي فيروس كوفيد-19، حيث يقوم بإعادة هيكلة قرض سياسة تطوير إدارة مخاطر الكوارث بما قيمته 275 مليون دولار والذي يسمح بتوفير فوري للتمويل في إطار البرنامج لمعالجة تدابير الطوارئ (IMF, 2019).

الضفة الغربية وقطاع غزة؛

تم تخصيص 5.8 مليون دولار لمساعدة الحكومة الفلسطينية على التعامل مع تفشي فيروس كوفيد-19، ليعيد البنك الدولي تخصيص مبلغ أولي قدره 800 ألف دولار لتغطية الأولويات العاجلة (IMF, 2020) مثل المعدات والمواد اللازمة للوقاية من العدوى ومكافحتها، والاختبار، والعزل، وإدارة حالات المصابين. وفي أبريل تم تقديم دعم جديد بقيمة 5 ملايين دولار للاستجابة الطارئة في الضفة الغربية وقطاع غزة للحد من تفشي الفيروس ودعم قدرات التأهب للطوارئ الصحية وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الشاملة على غرار إنشاء وتجهيز مراكز الحجر الصحي والعلاج واستقطاب كوادر صحية.

اليمن؛

ستساعد المنحة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 26.9 مليون دولار في الاستجابة وتخفيف المخاطر المرتبطة بتفشي فيروس كوفيد-19 والحد من إمكانية انتشاره، ويأتي هذا الدعم لمواصلة ما يقوم به البنك الدولي منذ أكثر من ثلاث سنوات من تقديم خدمات الرعاية الصحية والتغذية الأساسية لليمنيين في أنحاء البلاد والذي استفاد منه أكثر من 17 مليون يمني حتى الآن بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية (IMF, 2020).

على الرغم من المحاولات الجادة للتصدي لتداعيات الجائحة فقد ظلت الإستجابة العربية غير كافية فهي لم تستطع مواكبة الإنتشار السريع للفيروس وتأثيراته الخطيرة فيما تراجع نسب الإصابة به في الآونة الأخيرة.

الخاتمة:

من خلال ماسبق فإن الدراسة تخلص إلى ما يلي:

- لا تزال بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه العديد من الأزمات السياسية والسوسيواقتصادية أسبابها هيكلية وإجرائية بالأساس؛ بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب وانخفاض نسب المشاركة النسوية في سوق العمل وتراجع نوعية وجودة التعليم، وكذا وجود قطاعات غير فعالة ولكنها مكلفة إلى جانب ارتفاع الإنفاق العسكري والذي يكون في غالبيته على حساب الإنفاق على الإقتصاد والقطاعات الإجتماعية الحمائية التجارية بالإضافة إلى ارتفاع المعونات الطاقوية لدى العديد من البلدان (الكويت، السعودية، قطر).
- قد تُعزى هذه المشكلات المتراكمة إلى ضعف الإرادة السياسية من ناحية وهشاشة البنى الاقتصادية والإجتماعية من ناحية أخرى، وهي التحديات التي لا يمكن التصدي لها إلا بموجب برامج إصلاح شاملة وطويلة الأجل أيضا تراعي ترشيد نظم الدعم على البرامج الحكومية، وفتح المجال أمام الإستثمار في القطاعات الخاصة والأجنبية مع إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظمة لها، محاولة تبسيط الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص بغرض خلق مرونة في سوق العمل وتوسيع نطاق التعليم والتدريب المهنيين.
- من الجدير بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مباشرة سياسيات استعجالية بغرض تمويل عجز الميزانية وتخفيف الضغوط الدولية، من خلال اللجوء إلى آليات السياسة النقدية وتكييف البنوك المركزية لمواكبة السياقات الاقتصادية الجديدة وتبني آلية الحزم التحفيزية.
- على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكثيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتطوير أدوات التمويل البنكية وتوسيع شبكات (الصيرفة الإسلامية)، خصوصا مع ما سيصاحبها من خفض لأسعار الفائدة وبالتالي زيادة إصدار السندات السيادية في أسواق رأس المال،
- تشجيع المستثمرين من الداخل والخارج وتعزيز الحكومات لسياسة مكافحة خروج رؤوس الأموال وانهاج سياسة تقوم على امتصاص فائض السيولة المستقرة للمصارف وتشجيع هذه الأخيرة على رفع موجوداتها في البنوك المركزية؛ وبالتالي تكون مضطرة للتدخل من أجل تنظيم السوق واللجوء لوضع مزيد من الرقابة على رأس المال لمنع دخول وخروج رؤوس الأموال المضاربة ومنع تحويل العملات الأجنبية خلال الأزمات المالية.
- رفع الاستثمارات في قطاع التعدين واستخراج المعادن المختلفة، خصوصا وأن الجزائر أعادت بعث قطاع المناجم باستغلال منجم غار جبيلات للحديد ومنجم وادي أميزور للزنك والفوسفات، إطلاق مصر لمزايدة عالمية كانت لصالح 11 شركة وطنية وعالمية للتنقيب عن الذهب.
- إطلاق مشاريع إقتصادية للطاقة البديلة، على غرار مشروع مدينة نيوم باستخدام الهيدروجين الأخضر في السعودية، ومشروع الطاقة المتجددة في سلطنة عمان، وإتمام مشروع محطة الشقايا للطاقة المتجددة في الكويت وغيرها الكثير (مستجدات آفاق الإقتصاد العالمي، 2020).

ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه التداعيات السلبية التي صاحبت الأزمة الاقتصادية العالمية منذ 2009 وتصاحب جائحة كوفيد-19 بداية من عام 2020 بوسائل تبدو تقليدية وأدوات لم تبدُ فعالة بما يكفي، فبالرغم من انتقال تركيز دوائر صناعة القرار من القضايا ذات الطابع الإقليمي باتجاه مسائل ترتبط بالشؤون الداخلية غير أنها لا تزال بحاجة إلى رؤى واضحة وسياسات حقيقية تتناسب مع المتطلبات الداخلية للمنطقة وترقى لحجم المخاطر المتأتمية من الخارج.

قائمة المراجع:

Books:

1. James, L, Gelvin. (2012). **The arab uprisings: What everyone needs to know**, Oxford University Press.
2. Stephan, Rosiny. (April 2018). **Lebanon: The predecessor of the Arab Spring, the youth is sceptical but not desperate**, MENA youth study: country analysis Lebanon, Friedrich Ebert Stiftung.

Periodics:

3. Biondi, F.M, Demertzis. (6 December 2017). **Promoting intra-regional trade in the South of the Mediterranean**, Bruegel Blog, available at: <https://bit.ly/3veMjQw>
4. Geoff, Kenny. Julian, Morgan. (October 2011). **Some lessons from the financial crisis for the economic analysis**, Occasional Paper Series, No 130, The European Central Bank (ECB).
5. Kamal, Eldin.Osman, Salih. (Spring 2013). **The roots and causes of the 2011 Arab Uprisings**, Arab Studies Quarterly, Vol.35, No.2, Pluto Journals, available at: <https://bit.ly/2TRx1UE>

Repports:

6. صندوق النقد الدولي. (2020 أكتوبر). تقرير آفاق الاقتصاد العربي: رحلة صعود طويلة وشاقة. متوفر على الموقع: <https://bit.ly/3tl1SrD>
7. مجموعة البنك الدولي. (2020). تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا. تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2020. متوفر على الموقع: www.worldbank.org
8. Kamara, Abdul B and others. (March 2009). **Impact of the global financial and economic crisis on Africa**. working paper series, N 96, African Development Bank.

9. Olivia, Orozco. Javier, Lesaca . (2009), **Impact of the Global Economic Crisis in Arab Countries: A First Assessment**, available at: <https://bit.ly/3zw3X5J>
10. Sarah, Wehbe and others. (9 February 2021), **COVID-19 in the Middle East and North Africa region: an urgent call for reliable**. BMJ Glob Health, available at <https://bit.ly/3hASB9S>
11. Freedom House, **Countries and territories**, <https://bit.ly/3w81BHH>
12. International Monetary Fund. (2019). **Our connected world**, IMF annual report, <https://bit.ly/3gkOQV8>
13. International Monetary Fund. (April 2009). **World Economic outlook**, IMF report, , <https://bit.ly/3znKC6E>
14. International Monetary Fund. (2020). **Year like no other**, IMF annual report, <https://bit.ly/3xivMfU>
15. UN.Women. **Gender and Covid**, available at <https://bit.ly/3w7tu2h>
16. UN Women. (2020). **Surveys show that COVID-19 has gendered effects in Asia and the Pacific**, available at <https://bit.ly/3w7tu2h>
17. United Nations Support Mission in Libya. (19 January 2020). Berlin International conference on Libya. Department of political and peacebuilding affairs, available at <https://bit.ly/3wgkatr>
18. World Bank. (January 2021). **Global Economic Prospects: Middle East and North Africa**, available at <https://bit.ly/3ifY0U7>